

أصوات المجتمع المدني لشبكة لأجل مساعدات أفضل

**BetterAid**

منظمات المجتمع المدني في طريقها نحو بوسان:

الرسائل والمقترحات الرئيسية

نيسان/أبريل 2011

## منظمات المجتمع المدني في طريقها نحو بوسان:

### الرسائل والمقترحات الرئيسية

#### تمهيد:

تطالب منظمات المجتمع المدني الجهات الفاعلة في التنمية بتحقيق نتيجة تقدّمية واضحة خلال منتدى بوسان الرفيع المستوى الرابع. وإن إحرار تقدّم فعلي في أربعة مجالات إصلاحية مترابطة هو أمر أساسي من أجل تحقيق اتفاق بوسان حول فعالية التنمية مفيد وطموح:

- (أ) تقييم التزامات اتفاق أكرا و إعلان باريس بشكل كامل والعمل على ترسيخها؛
- (ب) تعزيز فعالية التنمية من خلال الممارسات القائمة على معايير حقوق الانسان؛
- (ج) دعم منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة مستقلة بحق في مشاريع التنمية، والالتزام بآتاحة البيئة اللازمة لعملها في كافة البلدان؛
- (د) ودعم هيكل للتعاون الإنمائي عادل ومتساوٍ.

ستتطلب كل مسألة التزامات محدّدة تمّ التفاوض عليها ومحدّدة بمدة زمنية وقابلة للقياس. تسمح هذه الالتزامات مجموعةً ببناء الثقة المتبادلة والشراكات الإنمائية ومسؤولية متشاركة عن إجراءات محدّدة من أجل تحقيق نتائج ملموسة من حيث فعالية التنمية والمساعدات التي ستساعد على تعزيز قدرات الشعوب الفقيرة والضعيفة جداً، وذلك في سبيل تحصيل حقوقها وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

سيجتمع المجتمع الدولي في منتدى بوسان الرفيع المستوى الرابع. أربع سنوات قصيرة تبعدنا عن العام 2015 أي المدة المحدّدة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وبعد مرور عقد من الزمن لم يتمّ حتى الآن إحرار أيّ تقدّم مهمّ في ما يخصّ الالتزامات السابقة المعنية بتعزيز فعالية التنمية والجهود المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وفي الواقع، هناك العديد من الجهات المانحة التي بدأت تنقّص عن حجم المساعدات التي كانت قد وعدت بها من جهة، وتقوّض قدرات مؤسسات المساعدة التابعة لها من جهة أخرى.

على الرغم من الأزمات المالية العالمية المتأزّمة وتغيّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي، فإن استجابات المجتمع الدولي تتصّف بتنافر عميق بين سياسات المساعدة والتنمية والسياسات التي تركز عليها التجارة أو الاستثمارات أو الديون أو التمويل الخاص بإجراءات مواجهة تغيّر المناخ التي تُعدّ ركائزاً أساسية في عملية تعزيز التنمية الهادفة إلى القضاء على الفقر في العالم.

تساهم منظمات المجتمع المدني حول العالم عبر وسائل فريدة وأساسية في عملية التنمية انطلاقاً من دورها كعناصر مبدعة فاعلة في مجالات التغيير والتحول الاجتماعي. على الرغم من اعتراف اتفاق أكرأ بها كـ"جهة فاعلة في التنمية عن استحقاق وجدارة"، فإن العديد من منظمات المجتمع المدني تواجه سياسات وممارسات تقلل أو تحدّ بشكل كبير من دورها هذا.

ولكن من خلال المنتدى المفتوح لفعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني، أحرزت هذه المنظمات تقدماً مهماً في سياق عملية عالمية شارك فيها مئات المنظمات من أكثر من 70 دولة. لقد حدّدت منظمات المجتمع المدني مبادئ اسطنبول (مراجعة الملحق 2) وهي ستسلط الضوء في بوسان على الالتزامات ضمن إطار عمل دولي حول فعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز فعاليتها الإنمائية.

تمثّل منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من الأصوات خلال المناقشات المتعلقة بسياسات التنمية وذلك على المستويين القطري والعالمي على حدّ سواء. كعضو فاعل ضمن الفريق العامل المعني بفعالية المساعدات، ستقدّم بتر أيد BetterAid، وهي منصة مفتوحة لكافة منظمات المجتمع المدني المشاركة في عمليات تعزيز فعالية المساعدات، أجندة شاملة خاصة ببوسان لتجديد الشراكات من أجل وضع نظام تنمية تعاوني أكثر عدلاً. وستركّز هذه الأجندة بشكل واضح على معايير حقوق الإنسان، وأهمية الحدّ من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية، والعمل اللائق، والاستدامة البيئية.

**منظمات المجتمع المدني تطالب الشركاء في التنمية بالتالي...**

**أ) تقييم التزامات اتفاق أكرأ و إعلان باريس بشكل كامل والعمل على ترسيخها من خلال إصلاحات تركز على الملكية الديمقراطية.**

**1. تعويض الفشل في إحراز تقدم في ما يتعلق بالتزامات إعلان باريس واتفاق أكرأ: تحديد بشكل واضح الأسباب المباشرة والنظامية وراء عدم إحراز تقدّم أكبر في ما يخصّ التزامات إعلان باريس واتفاق أكرأ. على خلاصات التقييم للالتزامات باريس وأكرأ أن تكون مرتكزة على دلائل من كافة الجهات المعنية وأن تشير إلى التزامات رئيسية في بوسان لضمان أن تتمّ الاستجابة إلى المشاريع السابقة وترسيخها.**

**2. الاستمرار في العمل بالتزامات باريس وأكرأ وتعزيزها من خلال تحقيق مكية ديمقراطية في التعاون الإنمائي:**

**2.1 التأسيس للملكية الديمقراطية كمبدأ رئيسي لفعالية التنمية والمساعدات: تعزيز ملكية ديمقراطية مفيدة لسياسات وخطط وإجراءات التنمية من خلال الإشراف الكامل ومساءلة كافة الجهات المعنية بالتنمية. على خطط وإجراءات التنمية الوطنية أن تركز بشكل أولي على أصوات المواطنين ومخاوفهم وحقوقهم- من نساء، ورجال، وبنين وبنات. تتطلّب الملكية الديمقراطية مؤسسات إدارية قوية تعنى بالمشاركة والمساءلة مع إعارة اهتمام خاص بحقوق الفئات المتضررة والضعيفة. كما ينبغي على الجهات المانحة والحكومات بالتالي ضمان**

الحماية للحقوق المدنية والسياسية من خلال مناهج مفتوحة وشاملة تهدف إلى إشراك ومساءلة منظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية وأعضاء البرلمانات والإعلام المفتوح والقطاع الخاص.

**2.2 إغارة الأولوية لحوار شامل حول السياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين: إقامة حوارات منتظمة وواسعة وشاملة على المستوى القطري بين أصحاب المصلحة المتعددين حول السياسات تتعلق باستراتيجيات وسياسات وبرامج تنمية تركز على المعايير الدنيا وإشراك مختلف الأطراف المعنية بالتنمية.** على الشركاء في التنمية معالجة مسألة الفسحة السياسية المتقلصة بشكل استباقي وتشجيع المواطنين ومنظماتهم على العمل والتعبير الجماعيين عن آرائهم.

**2.3 اعتماد الأنظمة القطرية كخيار أول: تطبيق التزامات اتفاق أكرا بشأن اعتماد الأنظمة القطرية كخيار الأول في التعاون الثنائي بين الحكومات.** على الجهات المانحة تبرير بشكل علني وفق مقاييس شفافة أسباب اختيارهم عدم تبني الأنظمة القطرية. في هذا السياق، عليها تعزيز الاعتمادية على مناهج متفاوض عليها بشفافية وبمشاركة كافة الأطراف المعنية بالتنمية، بما فيها الحكومات والبرلمانات المحلية، تكون مرتكزة على برامج معدة مسبقاً. ينبغي على جميع الجهات الفاعلة في التنمية تشجيع الأنظمة القطرية القابلة للمساءلة والشفافة والمرتكزة على المشاركة بهدف منع الفساد، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتطبيقها ومراقبة سير عملها. إن استعمال الأنظمة القطرية يجب أن يتم مع احترام كامل لاستقلالية وحكم منظمات المجتمع المدني الذاتي وليس كتبرير للقيود المفروضة من قبل الحكومة على نشاط هذه المنظمات.

**2.4 إلغاء المشروطة المرتبطة بالسياسات: إلغاء شروط الجهات المانحة السياسية المرتبطة بمفاوضات المعونات والمدفوعات، بما في ذلك الشروط السياسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، مع التقيد الكامل بالاتفاقيات والعهود الخاصة بحقوق الانسان.** تُضعف المشروطة السياسية إلى حد كبير من أهمية الملكية الديمقراطية والحق في التنمية. ينبغي ضمان المساحة السياسية المطلوبة لسياسات بديلة موضوعة محلّياً. يمكن إلحاق المساعدات المخصصة للتنمية بشروط إثمانيّة يتمّ التفاوض عليها بأسلوب شفاف وشامل مع وضع لآليات تعنى بالرقابة العامة. يتشارك كل من الجهات المعنية والحكومات الشريكة للالتزامات دولية خاصة بحقوق الانسان تلزمها بمراعاة المساواة بين الجنسين وحقوق الشعوب الأصلية وحقوق المهجرين.

**2.5 إلغاء القيود بالكامل عن كل أشكال المساعدات: إلغاء كل ممارسات تقييد المساعدات الرسمية وغير الرسمية بما فيها المساعدات الغذائية والمساعدة التقنية، ومنح الأفضلية للمشتريات المحلية والإقليمية.** تعتبر المشتريات المحلية متطلبات لتأثير إنمائي على نمو القطاع الانتاجي الوطني مع تمويلات للمساعدات المحتفظ بها في البلدان المستفيد من البرنامج. على سياسات المشتريات التركيز على تأثيرات الضغوط على الشعوب الفقيرة والاندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية والعمل اللائق بما يتوافق مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

**2.6 اعتماد المساعدات التقنية المرتكزة على الطلب:** جعل المساعدات التقنية مرتكزة بشكل كامل على الطلب، ومستجيبةً لحاجات البلدان، مع ضمان منظور يجمع ما بين حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، مع منح الأفضلية للخبرة المحلية الأصلية المستقاة من مناهج شاملة وشفافة. إن الشفافية التامة في ما يتعلق بشروط وأحكام المساعدات التقنية ضمن اتفاقيات المساعدات هي أساسية من أجل مؤشرات قابلة للقياس خاصة بالمساعدة التقنية المرتكزة على الطلب.

**2.7 معالجة مسألة عدم إمكانية التنبؤ بدفق المساعدات:** التقيّد بالتزام اتفاق أكرّا القاضي بتعزيز إمكانية التنبؤ بدفق المساعدات من خلال احترام شرائح التمويل القابلة للتنبؤ ضمن فترة تتراوح ما بين 3 و5 سنوات. من المهم إحراز تقدّم أكبر في ما يخصّ إمكانية التنبؤ بالمساعدات إن أرادت الحكومات تنفيذ الاستثمارات الطويلة الأجل في أنظمتها الاجتماعية وقطاعاتها الاقتصادية. إن "تقسيم العمل" المتفق عليه من قبل الجهات المانحة بين البلدان الشريكة لا يجب أن يقلص مستوى المساعدات للشراكات الصعبة والمتطلّبة، كما وأنّه على المستوى القطري أن يكون اقتساماً قظرياً.

**2.8 توجيه تنمية القطاع الخاص نحو سبل عيش ذات اكتفاء ذاتي:** ضمان أن مشاركة القطاع الخاص في البرامج الإنمائية تتمّ مع احترام للملكية الديمقراطية ودعم أهداف التنمية المتفق عليها دولياً والتنمية المستدامة والعمل اللائق ومعايير حقوق الإنسان. ينبغي إعطاء الأولوية للأموال العامة وخاصة صناديق المساعدة من أجل تأمين سبل العيش والتنمية الاقتصادية المنتجة مع التعاونيات والشركات الصغيرة الحجم بدلاً من المؤسسات الكبيرة التي تبغي الربح. لا ينبغي على دعم القطاع الخاص أن يقوّض دور الأساسي والشرعي للدولة (أي من خلال مشروطة التخصيص) المتمثّل بتعزيز التوزيع المتساوي للمنافع والخدمات العامة للجميع.

**3. اعتماد الشفافية التامة كأساس للمساءلة المعززة والحكم الرشيد.**

**3.1 وضع أطر عمل واضحة خاصة بالمساءلة الشاملة والعمل بها على المستويين الدولي والقطري:** ينبغي ترسيخ أطر العمل الخاصة بالمساءلة ضمن مناهج وآليات قظرية وأن تكون قائمة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعلى استراتيجيات تشجّع الحكم الرشيد وتقليل الاعتمادية على المساعدات. على اتفاقيات التعاون الخاصة بالتنمية أن تضع

أهدافاً عامة وواضحة للجهات المانحة الفردية والحكومات على أن تتمّ مساءلتها على أساسها. تتطلّب آليات المساءلة الديمقراطية القدرة على فرض تدقيق برلماني صارم وعلى احترام حقوق كافة الجهات الفاعلة في التنمية مع الإدماج الكامل للجهات المعنية الأساسية. تعتبر الآليات والقدرات كهذه أساسية لمساءلة متكافئة ومشاركة بين الجهة المانحة والحكومة.

**3.2 الالتزام بأعلى معايير الانفتاح والشفافية وتطبيقها من قبل كافة الجهات المعنية المساعدة:**

تطبيق آليات منفتحة بالكامل للشفافية في المساعدات تعمل وفق معايير المبادرة الدولية للشفافية في المساعدات وتكون مدمجة مع المساءلة حول الموازنة العامة لكافة موارد الدولة للتنمية. تتطلّب فعالية التنمية والمساعدات معلومات حول المساعدات شاملة وفي حينها ومصنّفة تبعاً للجنس وقابلة للمقارنة خاصة لحكومات الدول النامية وتكون متاحة لجميع

مواطنين البلدان المانحة والبلدان النامية على حد سواء. تعمل منظمات المجتمع المدني بالاستناد إلى مبادئ اسطنبول حول فعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني وعدد من المبادرات العالمية والقطرية من أجل وضع معايير تعنى بشفافية منظمات المجتمع المدني ومساءلتها.

ب) تعزيز فعالية التنمية من خلال الممارسات القائمة على معايير حقوق الانسان وتركز على القضاء على أسباب الفقر وعدم المساواة.

4. الالتزام بمناهج إنمائية قائمة على حقوق الانسان وتطبيقها: ينبغي على معايير حقوق الانسان الدولية بما فيها الحق في التنمية أن تقدم تدابيراً حسية تساعد على القضاء على الأسباب الرئيسية للفقر وعدم المساواة وتروج للملكية الديمقراطية. تتضمن معايير حقوق الانسان عدم التمييز (مثلاً، إغارة اهتمام للفئات المهمشة والفقيرة) والعناية الواجبة (دراسة نظامية للشروط التي تؤثر على قدرات الشعوب على المطالبة بحقوقها) والإشراك والتمكين (تمكين الشعوب المتضررة) وترابط الحقوق (معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والملكية الديمقراطية (احترام الحقوق السياسية والمساواة والشفافية). إن التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مهم لمنهج قائم على حقوق الانسان.

5. الترويج لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتطبيقها: إعطاء الأولوية لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في في السعي لتحقيق الفعالية الإنمائية. تعزيز تطبيق ومراقبة الالتزامات الحالية للجهات المانحة والحكومات في ما يخص حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين، وتخصيص موارد مخصصة لتحقيقها. لا يجب على السياسات والممارسات أن تركز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني فقط بل على وضع البرامج المحددة المتعلقة بحقوق المرأة والمتضمنة أهدافاً محددة المدة الزمنية، ومعلومات مصنفة حسب الجنس، وآليات المراقبة والمساءلة، وقدرات وموارد مخصصة للمنظمات المعنية بحقوق المرأة. إن دعم المنظمات والحركات المعنية بحقوق المرأة مهمة لإحراز تقدم في ما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والعدالة.

6. تطبيق أجندة العمل اللائق كحجر الأساس لوضع استراتيجيات إنمائية مستدامة وشاملة اجتماعياً: وضع استراتيجيات إنمائية اقتصادية تركز على العمالة وسبل العيش قائمة على الاعتراف بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وعلى كل من الاندماج والحماية والحوار الاجتماعي. على السياسات الاجتماعية والاقتصادية معالجة الحاجات لسبل عيش مستدامة في المناطق الحضرية والريفية وإتاحة الوصول إلى الموارد خاصة للقطاع غير الرسمي والنساء والشرائح الاجتماعية الضعيفة.

د) ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني المختلفة كافة كجهات فاعلة مستقلين في التنمية عن استحقاق وجدارة والتأكيد عليها.

7. إقرار مبادئ اسطنبول والاعتراف بإطار العمل الدولي حول الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني من أجل وضع هذه المبادئ حيز التنفيذ: إقرار مبادئ اسطنبول (مراجعة الملحق 2) كأساس لتقييم وفق السياق لمساهمات منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية

والسياسات الحكومية التي تفعل هذه المساهمات. إن المنتدى المفتوح حول الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني التي تنظمه منظمات المجتمع المدني قد أرفق إطار العمل الدولي حول الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني بمعايير ومؤشرات من أجل توجيه المساعي التطوعية للمنظمات المستمرة، كما عزز المساءلة من أجل العمل وفق هذه المبادئ.

**8. الاتفاق على معايير دنيا لسياسات وقوانين وقواعد وممارسات الحكومات والجهات المانحة التي توجد بيئة مفعلة لدور منظمات المجتمع المدني: إشراك منظمات المجتمع المدني والعمل معها على تطبيق المعايير الدنيا القائمة على مبادئ اسطنبول ومعايير حقوق الانسان من اجل تمكين المنظمات من تحقيق قدرتها الكاملة كمشاركة في التنمية. تواجه المنظمات بشكل متزايد تدابير تتم من خلالها مضايقتها والتضييق عليها واتهامها وتجريمها، ما يقوض من فعالية التنمية لكافة الجهات الفاعلة في التنمية. إن كل الدول مدعو للتعاون مع المقرّر الخاص المعني بالحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي الذي تمّ تعيينه مؤخراً. إن معايير التفعيل الدنيا يجب أن تتوفق مع ضمانات حقوق الانسان الدولية بما فيها الحق في تكوين الجمعيات والحق في التعبير عن الرأي والحق في العمل من دون تدخل غير مبرر من قبل الدولة والحق في الاتصال والتعاون والحق في السعي وراء التمويل وضمانه، وواجب الدولة في الحماية. من دون اتفاق بين أصحاب المصلحة المتعددين لتطبيق المعايير سيكون من الصعب على المنظمات الالتزام بمبادئ الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني.**

**(د) دعم هيكل للتعاون الإنمائي عادل ومتساو.**

**9. إطلاق اتفاق بوسان خلال المنتدى الرفيع المستوى الرابع الذي يجمع تحت رايته التزامات محدّدة المدة الزمنية ويطلق إصلاحات أساسية تتعلّق بالإدارة العامة للتعاون الإنمائي: وضع اتفاق بوسان خاص بالمنتدى الرفيع المستوى الرابع يتوافق مع الاتفاقيات والعهود المتعلقة بحقوق الانسان وسيتضمّن آلية مساءلة مستقلة وإلزامية لمراقبة الالتزامات التي سينتجها المنتدى من أجل فعالية المساعدات والتنمية. سيضمّ اتفاق بوسان وآليته للمساءلة الإلزامية بشكل متساوٍ كافة الجهات المعنية والحكومات الشريكة والجهات المانحة والمؤسسات المتعدّدة الأطراف وأعضاء البرلمانات والحكومات المحلية والمجتمع المدني.**

**10. إنشاء منتدى متعدّد الأطراف عادل وشامل مخصص للحوار حول السياسات وتحديد المعايير: إنشاء منتدى متعدّد الأطراف عادل وشامل موجّه للبلدان النامية، كخلف مباشر للفريق العامل المعني بفعالية المساعدات. سيكون لهذا المنتدى ولاية محدّدة بوضوح لمشاورات حول السياسات وتحديد المعايير التي تتعلّق بفعالية التنمية وسيأخذ بعين الاعتبار الدور المهم للأمم المتحدة في هذه المناطق. ينبغي ترسيخ هيكل عادل ومتساوٍ قائم على السيادة واتساق السياسات في الجسم المتعدد الأطراف الذي يضمن الشرعية من خلال مشاركة كافة الجهات الفاعلة في التنمية مع تمثيل كامل لكل مناظير البلدان النامية. من المهم خلال التحضيرات لمنتدى بوسان الاتفاق على تقسيم للعمل بين المؤسسات بين الفريق العامل المعني بفعالية المساعدات وآليات الأمم المتحدة وبشكل خاص منتدى التعاون الإنمائي.**

## الملحق 1: تعريف عن منصة بتر أيد BetterAid والمنتدى المفتوح

انطلق كل من منصة بتر أيد BetterAid والمنتدى المفتوح حول الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني عقب اتفاق أكرام وها وإن كانا مختلفين فهما نهجان عالميان برعاية منظمات المجتمع المدني يكملان بعضهما البعض.

**منصة بتر أيد BetterAid:** إن بتر أيد منصة عالمية متنوعة تضمّ مئات منظمات المجتمع المدني المنخرطة في التعاون الإنمائي. تمكّن المنصة مشاركة المنظمات الاستباقية التطوعية في الحوار والفرص التي تؤثر على السياسات. يعود تاريخ تأسيس بتر أيد BetterAid إلى التحضيرات التي سبقت منتدى الرفيع المستوى الثالث حول فعالية المساعدات في أكرام. لعبت منظمات المجتمع الدولي دوراً أساسياً في أكرام. في الواقع تمّ التنظيم لمشاركتهم في المناقشة بشكل أولي من قبل الفريق التوجيهي الدولي التابع لمنصة بتر أيد BetterAid. بعد أكرام، أُعيدت تسمية الفريق إلى فريق تنسيق بتر أيد BetterAid الذي يسهّل عمل المنصة ويشترك في العمل الرسمي كعضو فعال في الفريق العامل حول فعالية المساعدات.

إن هدف بتر أيد BetterAid هو مراقبة والتأثير على تطبيق برنامج عمل أكرام من جهة - مع تركيز خاص على المسائل التي تمسّ الملكية الديمقراطية - و وسيع نطاق عمل برنامج العمل لتغطي الفعالية في المساعدات من جهة أخرى. إن الهدف الثاني يركّز على تأثير المساعدات والتعاون الإنمائي على الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ويتضمّن مقترحات إصلاحية لهيكل التعاون الإنمائي الدولي.

لقد دعمت بتر أيد BetterAid من خلال ورشات العمل الإقليمية والوطنية لمنظمات المجتمع المدني المحلية لوضع خطط من أجل مراقبة والتشجيع على تطبيق برنامج عمل أكرام. وضع فريق التنسيق لبتر أيد BetterAid ورقة موقف حول السياسات تناولت مواضيع ذات صلة متنوعة، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني [www.betteraid.org](http://www.betteraid.org).

**المنتدى المفتوح حول الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني:** إن المنتدى المفتوح نهج عالمي بقيادة منظمات المجتمع المدني انطلق قبل منتدى أكرام الرفيع المستوى للعام 2008 من أجل تعزيز مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المبادئ والخطوط الإرشادية التي ستحسّن فعالية منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة في التنمية. أقام المنتدى المفتوح استشارات وطنية مع مئات المنظمات المنتشرة في أكثر من 60 بلداً عام 2010. تكألت هذه الاستشارات بإقرار لمبادئ اسطنبول حول الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني خلال التنام الجمعية العمومية الأولى

للمنتدى المفتوح في اسطنبول في شهر أيلول/سبتمبر 2010 (مراجعة الملحق 3). إن العمل سائر مع دوائر منظمات المجتمع المدني على المستوى القطري لوضع مسودة إطار عمل حول الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني، تتضمن خطوط إرشادية ومؤشرات وآليات مساءلة مخصصة للمبادئ التي ستتمكن المنظمات من تخصيصها بما يتماشى مع أوضاع بلادها.

كما يستمر المنتدى المفتوح بإشراك الجهات المانحة وحكومات الدول النامية المعنية حول العالم حول مقترحات المنتدى المتوقعة في مسودة إطار العمل الخاصة بالمعايير الدنيا لكي تتمكن هذه الجهات الفاعلة من تمكين منظمات المجتمع المدني من تحقيق ممارسات تنمية تتوافق مع مبادئ اسطنبول. بعد الجمعية العمومية الثانية عام 2011، سيتم تقديم إطار عمل دولي حول الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني خلال منتدى بوسان الرفيع المستوى الرابع في تشرين الثاني/نوفمبر. يشرك المنتدى المفتوح أعضاء من الفريق العامل ومن خلال منصة بتر أيد BetterAid. إن المبادئ ومسودة إطار العمل متوقعة على موقع المنتدى – [www.cso-effectiveness.org](http://www.cso-effectiveness.org)

## الملحق 2: تعريفات

**مساعدات:** تستعمل منصة بتر ايد BetterAid المصطلح "مساعدات" بشكل مرادف لـ "المساعدة الإنمائية الرسمية". تتألف المساعدة الإنمائية الرسمية من تحويلات تسهيلية للموارد من أجل المساعدات الإنسانية والتنمية بين الجهة المانحة وشريك في بلد نامي ما. حدّد الاجتماع الذي جمع الجهات المانحة مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المقاييس المحددة المطلوبة لتحديد ما إذا يمكن اعتبار تحويل معين للموارد مساعدة إنمائية رسمية. في حين يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتلقى مساعدات إنمائية رسمية، إلا أن هذه المساعدات لا تتضمن تحويلات مباشرة للموارد من منظمات مجتمع مدني أو أي جهات غير الدول. بالطريقة نفسها، الجهات المانحة للبلدان النامية غير المنتمية إلى لجنة المساعدة الإنمائية تقدّم أيضاً مساعدات إنمائية – معظمها حالياً لا تعرف به اللجنة وهي غير مذكورة ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية.

**التعاون الإنمائي:** يستعمل هذا المصطلح بشكل متبادل مع "مساعدات" أو "مساعدة إنمائية" ولكنه يتضمن ما هو أكثر من تحويلات الموارد الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. تستخدم بتر ايد BetterAid "التعاون الإنمائي" لشمّل مجموعة من العلاقات الدولية بين الحكومات أو الشعوب بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في البلدان النامية. يمكن أن تتضمن التعاون بين منظمات المجتمع المدني والتعاون المتنامي بين الدول النامية (التعاون فيما بين بلدان الجنوب) من أجل تحقيق التنمية.

**فعالية المساعدات:** تتعلّق فعالية المساعدات بالتدابير التي تعزز نوعية العلاقات المرتبطة بالمساعدات عبر التركيز بشكل أولي على أحكام وشروط تحويلات الموارد نفسها. حدّد إعلان باريس المبادئ الخمسة التي ينبغي أن توجّه الجهات المانحة الرسمية وحكومات الدول النامية لتعزيز فعالية تحويل الموارد.

**الفعالية الإنمائية:** تدعم الفعالية الإنمائية التغيير المستدام ضمن إطار عمل ديمقراطي يعالج أسباب وعوارض الفقر وعدم المساواة والتهميش على حد سواء من خلال التنوّع وتكامل الأدوات والسياسات والجهات الفاعلة المستخدمة. يفهم بالفعالية الإنمائية بحكم علاقتها بالمساعدات على أنها سياسات وممارسات تعتمد على الجهات الفاعلة في التنمية والتي تعمّق تأثير المساعدات والتعاون الإنمائي على قدرات الشعوب الفقيرة والمهمّشة من أجل تحقيق حقوقها والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. على الشروط الخاصة بتحقيق أهداف الفعالية الإنمائية أن تتضمن التزامات قابلة للقياس من أجل تعزيز فعالية المساعدات.

**الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً:** إن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً هي مجموعة من الأهداف المحددة، العديد منها بأهداف محددة الزمن، تشكل جزءاً من خطة الأمم المتحدة للتنمية.

وهي تلخص الالتزامات الرئيسية الناجمة عن القمم العمومية للأمم المتحدة المنعقدة منذ العام 1990 حول النواحي المختلفة لتحديات التنمية العالمية. جرى جمع بعض هذه الالتزامات ضمن إعلان الألفية المعتمد من كافة الحكومات التي شاركت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية في عام 2000. تشمل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً هذه 8 أهداف إنمائية للألفية محدّدة، ولكنها تتضمن مجموعة أوسع من الأهداف بما فيها تحديات النمو الاقتصادي على المستوى القطري وإحراز تقدّم اجتماعي عادل والعمل اللائق والتنمية المستدامة وحقوق الانسان (بما فيها حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الشعوب الأصلية) والإدارة الاقتصادية العالمية والتجارة والديون والهجرة.

**هيكل التعاون الإنمائي:** يشير هيكل التعاون الإنمائي إلى أنظمة ومؤسسات الإدارة العالمية للتعاون الإنمائي الرسمية. من بين هذه الهياكل الحالية نجد لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والفريق العامل حول فعالية المساعدات غير الرسمي (مسهلة عبر أمانة لوجنة المساعدة الإنمائية) ومنتدى الأمم المتحدة حول التعاون الإنمائي، وهو منتدى متعدد الأطراف يعقد كل سنتين تحت إيطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة يهدف إلى توفير منصة شاملة للحوار حول فعالية المساعدات ومسائل تتعلق بالتنمية الدولية. ولكن الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى تلعب أيضاً دوراً مهماً ضمن هيكل التعاون الإنمائي، كالبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومجموعة العشرين وصندوق النقد المالي والاتحاد الأوروبي. وثمة هيئات ينبغي عليها أن تلعب دوراً أكبر مثل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

### الملحق 3: مبادئ اسطنبول حول الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني<sup>1</sup>

تعدّ منظمات المجتمع المدني خاصّة حيوية وأساسية في الحياة الديمقراطية للبلدان حول العالم. تتعاون هذه المنظمات مع الشعوب بتنوّعها وتقوم بدعم حقوقها. إن الخصائص الرئيسية للمنظمات كجهات فاعلة في التنمية مميّزة – أنها تطوّعية ومتنوّعة وغير حزبية وعاملة ومتعاونة بهدف التغيير – هي أسس مبادئ اسطنبول للفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني. توجّه هذه المبادئ عمل وممارسات منظمات المجتمع المدني في حالات السلم والصراع على حد سواء وفي نواحٍ مختلفة من العمل انطلاقاً من المستوى الشعبي وصولاً إلى دعم السياسات وفي الاستمرارية من الحالات الانسانية الطارئة إلى التنمية الطويلة الأمد.

#### 1. مراعاة حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية ودعمها

<sup>1</sup> إن مبادئ اسطنبول كما هو متفق عليها في المنتدى المفتوح للجمعية العمومية في اسطنبول المنعقد في 28-30 أيلول/سبتمبر 2010 هي المرجع الأساس لمسودة إيطار العمل الدولي حول الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني. هذه المبادئ مفصلة أكثر في النسخة الثانية لإيطار العمل هذا، والجاري تحديثها ليتم تحميلها على موقع المنتدى المفتوح الإلكتروني: [www.cso-effectiveness.org](http://www.cso-effectiveness.org).

تعتبر منظمات المجتمع المدني فَعّالة كجهات فاعلة في التنمية عندما ... تضع وتطبّق الاستراتيجيات والنشاطات والممارسات التي تدعم حقوق الانسان الفردية والجماعية، بما فيها الحق في التنمية مع الحفاظ على الكرامة وضمن العمل اللائق والعدالة الاجتماعية والإنصاف لكل الناس.

## 2. تبني المساواة والإنصاف بين الجنسين مع دعم حقوق المرأة والفتاة

تعتبر منظمات المجتمع المدني فَعّالة كجهات فاعلة في التنمية عندما... تدعم وتمارس التعاون الإنمائي متبينة الإنصاف بين الجنسين ومعبّرة عن مخاوف المرأة وتجربتها، وذلك مع دعم مساعي المرأة لتحقيق حقوقها الفردية والجماعية عبر المشاركة كجهات فاعلة متمكّنة في عملية التنمية.

## 3. التركيز على تمكين الشعوب وملكيّتها الديمقراطية ومشاركتها

تعتبر منظمات المجتمع المدني فَعّالة كجهات فاعلة في التنمية عندما... تدعم تمكين الشعوب ومشاركتها الشاملة من أجل توسيع رقعة ملكيتها الديمقراطية للسياسات ومبادرات التنمية التي تؤثر على حياتها مع التركيز على الفئات الفقيرة والمهمّشة.

## 4. دعم الاستدامة البيئية

تعتبر منظمات المجتمع المدني فَعّالة كجهات فاعلة في التنمية عندما... تحدّد وتطبّق الأولويات والمناهج التي تدعم الاستدامة البيئية للأجيال الحاضرة والقادمة بما في ذلك الاستجابة إلى الأزمات المناخية مع إغارة الاهتمام الخاص للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والموضعيّة من أجل تحقيق السلامة البيئية.

## 5. ممارسة الشفافية والمساءلة

تعتبر منظمات المجتمع المدني فَعّالة كجهات فاعلة في التنمية عندما... تظهر التزاماً تنظيمياً مستداماً تجاه الشفافية والمساءلة المتعدّدة والنزاهة ضمن عملياتها الداخلية.

## 6. السعي لتحقيق الشراكات العادلة والتضامن

تعتبر منظمات المجتمع المدني فَعّالة كجهات فاعلة في التنمية عندما... تلتزم بالعلاقات الشفافة مع المنظمات الأخرى والجهات الفاعلة في التنمية الأخرى بشكل حرّ وعلى اعتبار أنها متساوية فيما بينها. تكون هذه العلاقات قائمة على أهداف إنمائية مشتركة وقيم واحترام متبادل وثقة وحكم ذاتي تنظيمي ومرافقة طويلة الأمد والتضامن والمواطنة العالمية.

## 7. إيجاد المعرفة ومشاركتها والالتزام بالتعلّم المتبادل

تعتبر منظمات المجتمع المدني فَعّالة كجهات فاعلة في التنمية عندما... تعزز أساليب التعلّم من تجربتها ومن منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في التنمية الأخرى، مع دمج الدلائل من

الممارسة والنتائج الإنمائية بما في ذلك معرفة وحكمة المجتمعات الأصلية والمحلية، وذلك مع تشجيع الإبداع وتعزيز رؤيتهم المستقبلية.

## 8. الالتزام بتحقيق تغيير إيجابي مستدام

تعتبر منظمات المجتمع المدني فاعلة كجهات فاعلة في التنمية عندما... تتعاون لتحقيق نتائج مستدامة لإجراءاتها الإنمائية مركزة على النتائج والشروط اللازمة لتغيير مديد المفعول مع تركيز خاص على الشعوب المهمشة والفقيرة ضامنة إرث دائم للأجيال الحاضرة والقادمة.

إن منظمات المجتمع المدني بتبنيها لمبادئ اسطنبول ملتزمة بأخذ تدابير استباقية لتعزيز وتحمل المسؤولية عن ممارساتها الإنمائية. وعلى قدر من الأهمية هي تمكين السياسات والممارسات من قبل كافة الجهات الفاعلة. من خلال التدابير المتوافقة مع هذه المبادئ، تظهر حكومات البلدان المانحة والشريكة من خلال تعهدها بالالتزام لبرنامج عمل أكرأ أنها "تتشارك مصلحة تقضي بضمان تحقيق مساهمات منظمات المجتمع المدني إمكاناتها الكاملة." إن لكل الحكومات واجب بدعم الحقوق الانسانية الأساسية – إلى جانب الحقوق الأخرى مثل الحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي وحرية التعبير. إن كل ما سبق هي شروط مطلوبة لتحقيق التنمية الفعالة.

اسطنبول، تركيا

29 أيلول/سبتمبر، 2010